



خليفة بن زايد آل نهيان
حاكم إمارة أبوظبي

قانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٦

بشأن الموارد البشرية في إمارة أبوظبي

- نحن خليفة بن زايد آل نهيان، حاكم أبوظبي.
- بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ في شأن إعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي والقوانين العدلية له.
- وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧١ في شأن المجلس الاستشاري الوطني والقوانين العدلية له.
- وعلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي والقوانين العدلية له.
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن الخدمة المدنية في إمارة أبوظبي العدل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.
- وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦ بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي والقوانين العدلية له.
- وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن إنشاء هيئة الموارد البشرية لإمارة أبوظبي.
- وبناء على ما عرض على المجلس التنفيذي، وموافقة المجلس عليه.
- أصدرنا القانون الآتي:

الفصل الأول

التعريف

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها، ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك:

الدولة : الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة : إمارة أبوظبي.





خليفة بن زايد آل نهيان
حاكم إمارة أبوظبي

الحكومة	: حكومة أبوظبي.
المجلس التنفيذي	: المجلس التنفيذي للإمارة.
الهيئة	: هيئة الموارد البشرية لإمارة أبوظبي.
الجهات الحكومية	: الدوائر والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة والراكز وال المجالس والصناديق وأية جهة أخرى تتبع الحكومة.
الشركات الحكومية	: الشركات المملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم فيها بنسبة ٥١% فأكثر من رأس المال.
اللائحة التنفيذية	: اللائحة التي تصدرها الهيئة بعد موافقة المجلس التنفيذي استناداً لأحكام هذا القانون.
لجنة شؤون الإدارة	: اللجنة المشكلة بقرار رئيس المجلس التنفيذي التي تعنى بشؤون الإدارة التنفيذية في الحكومة.
الإدارة التنفيذية	: وكلاء الجهات الحكومية ومدراء العموم والمديرون التنفيذيون ومن في حكمهم أياً كانت أداؤه تعينهم.
الوظيف	: الشخص المعين بقرار من السلطة المختصة بالتعيين للأضطلاع بمهام إحدى الوظائف الواردة في موازنة العامة لدى جهة حكومية.
الخدمة الوطنية	: الخدمة التي يجب أداؤها في سبيل الوطن وفقاً لأحكام قانون الخدمة الوطنية النافذ.
الراتب	: الراتب الأساسي.
الراتب الإجمالي	: الراتب الأساسي مضافةً إليه ما يحصل عليه الموظف من علاوات وبدلات منتظمة.
اللجنة الطبية	: اللجنة المشكلة بقرار من رئيس هيئة الصحة - أبوظبي.
موازنة الوظائف	: الموازنة المعتمدة للوظائف والدرجات المقررة للموظفين وامتيازاتهم.





خليفة بن زايد آل نهيان
حاكم إمارة أبوظبي

الموازنة العامة للإمارة.

السنة الميلادية.

وحدة زمنية مقدارها ثلاثون يوماً.

يوم العمل الرسمي الذي تحدده القرارات المنفذة لهذا القانون.

الفصل الثاني

نطاق تطبيق القانون والالتزامات الجهات الحكومية

مادة (٢)

١. تسرى أحكام هذا القانون على كافة الموظفين المدنيين العاملين بالجهات الحكومية بالإمارة.
٢. يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي إعفاء أي من الجهات الحكومية من الخضوع لكل أو بعض أحكام هذا القانون متى اقتضى الأمر ذلك.
٣. يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي تطبيق بعض أو كل أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والسياسات الصادرة تنفيذاً له على الشركات الحكومية.

مادة (٣)

تلزم الجهات الحكومية بالآتي:

١. وضع هيكل تنظيمي يتناسب مع أهدافها واحتياجاتها وخطتها الاستراتيجية واحتياجاتها التشغيلية وتخطيط القوى العاملة.
٢. الالتزام بمبادئ ومعايير موضوعية لشغل الوظائف العامة كمبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة.
٣. وضع نظام لإدارة الأداء الوظيفي بهدف تحفيز الإنجازات الفردية وتعزيز روح الفريق بما يضمن تحقيق الأهداف والنتائج بكفاءة وفعالية والتحسين المستمر لنظم وأساليب العمل وجودة الخدمات المقدمة وفق السياسات والأطر والمعايير العامة الصادرة من الهيئة.





حَلِيقَةُ الْإِدَارَةِ الْعَوْضِيَّةِ

٤. التطوير المستمر للموارد البشرية وإعداد خطط المسار والتعاقب الوظيفي بما يتناسب مع أداء وقدرات ومهارات الموظف وفقاً لأفضل الممارسات المحلية والدولية في الإدارة الحديثة، بما يحقق أهداف الجهة الحكومية ورفع كفاءة الأداء وتطوير القدرات الفردية، وتشجيع وخلق ثقافة الأداء ضمن منظومة متكاملة لإدارة المواهب البشرية بالحكومة.
٥. تطوير الإدارة التنفيذية بصفة مستمرة وإعداد وتأهيل وتدريب كافة المستويات القيادية لإدارة منظومة العمل بصفة مضطربة، وربط ذلك بمسارات وظيفية محددة ونتائج تقييم أداء موضوعي وفق السياسة العامة للإمارة.
٦. الالتزام باعلى المعايير الأخلاقية في تسخير العمل ووضع أنظمة ولوائح لتقرير المحاسبة والشفافية ومنع تضارب المصالح.
٧. اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة ل توفير بيئة عمل صحية ومهنية آمنة ومحفزة على الإنجاز التميز والإبداع، بما يكفل سير العمل بانتظام واضطراد، وحماية الموظف مما قد يتعرض له من أخطار من خلال تنفيذ قواعد السلامة والصحة المهنية، وتدريب الموظفين وتبصيرهم المستمر بتلك القواعد، بهدف تحسين الأداء والخدمات التي تقدمها الجهة الحكومية للمتعاملين معها.
٨. تحديد حقوق وواجبات الموظف وتحقيق التوازن الفعال بين متطلبات واحتياجات ومصلحة العمل واحتياجات ومتطلبات الموظفين.
٩. حفظ وتحديث بيانات الموظفين وفق القواعد المقررة في الإمارة وإرسال نسخة عنها للهيئة.

الفصل الثالث تنظيم الوظائف العامة مادة (٤)

يصدر المجلس التنفيذي بناءً على اقتراح الهيئة قراراً بنظام الوظائف العامة يتضمن آلية تحليلها وتقييمها وتصنيفها وتنظيم درجاتها.





حُكْمَةُ الْعِدْلِ الْمُهِمَّانُ جَاهِزَةٌ لِلْأَوْظَافِ

مادّة (٥)

١. تحدّد موازنة الوظائف عدد الوظائف في كلّ جهة حكومية ونوع كلّ وظيفة ودرجتها المالية، ولا يجوز أن يزيد عدد الموظفين في أيّة درجة على عدد الوظائف المحددة لتلك الجهة أياً كانت أدّاًة شغل الوظيفة.
٢. يجوز لرئيس الجهة الحكومية إجراء تعديلات على موازنة الوظائف السنوية المعتمدة بالإضافة أو الإلغاء أو نقل المخصصات المالية بين تلك الوظائف في حدود الاعتمادات المالية للموازنة السنوية وفق الضوابط المقررة لذلك في اللائحة التنفيذية ووفق النظامالي النافذ في الإمارة.

مادّة (٦)

يعتمد المجلس التنفيذي الهيكل التنظيمي لكلّ جهة من الجهات الحكومية والتعديلات التي تطرأ عليه بناءً على اقتراح رئيس الجهة الحكومية وتوصية الهيئة.

مادّة (٧)

تشغل الوظائف العامة عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب أو الإعارة وفقاً للضوابط والقواعد والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

الفصل الرابع لجنة الموارد البشرية

مادّة (٨)

١. تشكّل في كلّ جهة حكومية - بقرار من رئيسها - لجنة أو أكثر، تسمى "لجنة الموارد البشرية" تتكون من رئيس وأربعة أعضاء على الأقل من كبار موظفي تلك الجهة على أن يكون أحدهم من إدارة الموارد البشرية، ويجوز للجنة تكليف أحد موظفي الجهة ليكون مقرراً لها، دون أن يكون له صوت محدود في قراراتها.
٢. يكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.





خَلِيفَةُ بَنْزَرِ الدَّالِيَّةِ الْقَاتِلِيَّةِ
جَاهِكَرِ لِكِ الْأَقْطَانِيَّةِ

مادة (٩)

تختص لجنة الموارد البشرية بما يأتي:

- ١- ممارسة المهام والصلاحيات المنوحة لها بموجب أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.
- ٢- النظر والتوصية في تعين وترقية ونقل وندب وإعارة الموظفين وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.
- ٣- أية مهام تتصل بشؤون الموارد البشرية تكلف بها من قبل رئيس الجهة الحكومية.

الفصل الخامس

التعيين

مادة (١٠)

تكون صلاحية التعيين في الوظائف الشاغرة وفقاً للآتي:

- ١- وظائف الإدارة التنفيذية بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على اقتراح رئيس الجهة الحكومية دراسة ودراسة وتوصية لجنة شؤون الإدارة التنفيذية.
- ٢- وظائف الدرجات ما دون الإدارة التنفيذية، بقرار من رئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه.

مادة (١١)

١. لا يجوز التعيين إلا على وظيفة شاغرة ومعتمدة في الموازنة العامة بقرار من السلطة المختصة بالتعيين، وذلك وفق ضوابط وقواعد شروط التعيين والمفاضلة بين المرشحين التي تحددها اللائحة التنفيذية.
٢. لا يجوز مباشرة أي عمل رسمي في أية جهة حكومية قبل صدور قرار التعيين من السلطة المختصة بالتعيين.

مادة (١٢)

استثناء مما ورد في البند الأول من المادة (٥) من هذا القانون، يجوز تعين المواطنين بدءاً جزئياً وذلك في حدود المعايير المعتمدة، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد شروط العمل والخصصات المالية والحقوق الأخرى التي تمنح لهم بما يتلاءم والدرجة الوظيفية التي يشغلونها.





حَلِيقَةُ بْنُ زَيْدٍ الْمَهْبَبُ
جَاهِلِيَّةُ الْأَنْطَوْنِيَّ

مادة (١٣)

تلتزم الجهة الحكومية بتعيين ذوي الإعاقة في الوظائف المناسبة لظروفهم الصحية بالنسبة التي تقدرها الهيئة على أن يتم توفير بيئة العمل المناسبة لهم، وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط المنظمة لذلك.

مادة (١٤)

يجوز تعيين التقاعد العسكري والمدني في وظيفة مدنية وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

مادة (١٥)

- يُشترط فيمن يُعين في إحدى الوظائف العامة:

- ١- أن يكون من مواطني الدولة.
- ٢- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ٣- لا تقل سنه عن ثمانى عشرة سنة ميلادية، ويثبت السن بشهادة ميلاد أو مستخرج رسمي منها أو ببطاقة الهوية، ويُستثنى من ذلك حامل الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
- ٤- أن يكون حاصلاً على بطاقة الخدمة الوطنية أو يقدم إحدى الشهادات التي تبين موقفه منها في حال كان المرشح للوظيفة ملزماً بالخدمة الوطنية وتكون الأولوية بالتعيين لمن أدى الخدمة الوطنية أو أعفي منها.
- ٥- لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره طبقاً للقانون، ويجوز للهيئة استثناء المواطنين من هذا الشرط.
- ٦- لا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي نهائي ما لم تمض على صدوره سنتان على الأقل، ويجوز تخفيض المدة إلى سنة واحدة أو إعفائه من هذا الشرط إذا وجدت السلطة المختصة بالتعيين ما يبرر ذلك.





خليفة بن زايد آل نهيان

حاكم إمارة أبوظبي

٧- أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة وتحدد شروط اللياقة الصحية بقرار من الهيئة بعد الاتفاق مع الجهات الصحية ذات العلاقة وفق النظم والمعايير الصحية من الجهة الصحية المختصة بالتنسيق مع الهيئة.

٨- أن يكون حاصلاً على المؤهل اللازم للتعيين في الوظيفة ومستوفياً لطلبات وشروط الوصف الوظيفي لها وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

- استثناءً من البند (١) من هذه المادة يجوز تعيين غير المواطنين على وظائف ما دون الإدارة التنفيذية في حال عدم وجود من تنطبق عليهم شروط ومتطلبات الوظيفة الشاغرة من المواطنين - متى اقتضت الضرورة ذلك - وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط ومعايير تعيين غير المواطنين.

مادة (١٦)

تكون الأولوية في التعيين طبقاً للضوابط والقواعد والشروط الواردة في اللائحة التنفيذية.

مادة (١٧)

فيما عدا العينين بقرار من رئيس المجلس التنفيذي يوضع الموظف المعين تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر يجوز تمديدها لمدة أخرى مماثلة من تاريخ تسلمه العمل، وإذا ثبت عدم صلاحيته للقيام بأعباء وظيفته، يجوز إنهاء خدمته شريطة منحه فترة إشعار لمدة خمسة أيام عمل، وإنلا اعتبر مثبتاً في الوظيفة التي عين عليها، وتحسب مدة الاختبار ضمن مدة خدمته.

مادة (١٨)

تصدر الهيئة نماذجاً لعقود التوظيف، وتلتزم الجهات الحكومية بإبرام العقود وفق تلك النماذج مع الوظفين عند التعيين، ولا يجوز لأية جهة حكومية إجراء أي تعديل على تلك النماذج إلا بموافقة الهيئة.

الفصل السادس الخدمة الوطنية

مادة (١٩)

١. تلتزم الجهات الحكومية بالسماح للموظفين العاملين لديها بالالتحاق بالخدمة الوطنية من تنطبق عليهم شروط الالتحاق.





اللائحة التنفيذية لتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم

٢. تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط وحقوق وواجبات الموظفين للتحقين بالخدمة الوطنية وفق التشريعات السارية.

الفصل السابع الرواتب والعلاوات ماده (٢٠)

١. يصدر بقرار من رئيس المجلس التنفيذي - بناء على اقتراح الهيئة - جدوأً أو أكثر للرواتب للجهات الحكومية يتضمن المستويات والدرجات الوظيفية.
٢. تصدر بقرار من رئيس المجلس التنفيذي - بناء على اقتراح الهيئة - العلاوات والبدلات والمزايا المختلفة.
٣. يستحق الموظف راتبه الشهري الإجمالي من تاريخ مباشرته العمل.
٤. تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط استحقاق الرواتب والبدلات والعلاوات والمزايا الأخرى التي تمنح للموظف.

ماده (٢١)

١. يتلقى الموظف عوضاً عن الأعمال الإضافية التي يؤديها في غير أوقات العمل الرسمية.
٢. يجوز صرف مكافأة سنوية لموظفي الجهات الحكومية المتميزين، وذلك بقرار من المجلس التنفيذي.
٣. تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط منح العوض المنصوص عليه في البند (١) والمكافأة المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة.

الفصل الثامن تقارير الكفاءة ماده (٢٢)

١. يقدم عن كل موظف تقرير سنوي عن سلوكه وأدائه في العمل وفقاً للأحوال والإجراءات والمواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية.





خليفة بن زايد آل نهيان

حاكم إمارة أبوظبي

٢. تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية بتحديد معايير وعناصر تقارير الكفاءة وتحديد النسب المخصصة لختلف عناصر التقييم لدى كل جهة حكومية بما يتناسب مع نوعية الوظائف الموجودة لديها، وتقوم بإعداد لوائح تبين أسس ومعايير وكيفية إجراء التقييم، وتتضمن إرشادات حول العناصر التي يجب مراعاتها عند إجرائه، كما تقوم بإصدار نماذج محددة لتقارير الكفاءة.
٣. تقوم الهيئة بمراجعة اللوائح والنماذج الخاصة بتقارير الكفاءة سنويًا للنظر في تطويرها متى اقتضى الأمر ذلك.
٤. في حال حصول الموظف على أعلى أو أدنى درجة تقييم يجب أن يكون مسبباً، ومحدداً لعناصر التميز أو الضعف التي أدت إليه، وتحدد اللائحة التنفيذية تصنيف درجات التقييم وتعبيراتها.

مادة (٢٣)

يبلغ الموظف بالتقرير السنوي بعد اعتماده من رئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه، وللموظف أن يتظلم كتابة من هذا التقرير وفقاً للقواعد والإجراءات والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (٢٤)

١. على رئيس الجهة الحكومية اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بأدنى درجة تقييم بما في ذلك إنهاء الخدمة وذلك وفق الضوابط والقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.
٢. على الجهة الحكومية رفع تقارير للهيئة عن الموظفين الحاصلين على تقريرين متتاليين بأدنى درجة تقييم.
٣. تحديد اللائحة التنفيذية الضوابط المتعلقة بالموظفي الحاصل على تقرير بأدنى درجة تقييم.





حَلِيقَةُ بْنِ الْمُؤْمِنِ
جَامِعَاتُ الْأَبْوَاطِيَّةِ

الفصل التاسع التطوير الوظيفي والتدريب مادة (٢٥)

١. يهدف التطوير الوظيفي إلى إعداد الموظفين علمياً وعملياً إلى المستوى الذي يمكنهم من أداء واجبات وظائفهم بكفاءة، وإتاحة السبل للارتقاء إلى الوظائف العليا في السلم الوظيفي.
٢. تتولى كل جهة حكومية مسؤولية إعداد برامج التطوير الوظيفي، كما تقوم بتنفيذ هذه البرامج بالتنسيق مع الهيئة والجهات المختصة في الإمارة.
٣. تلتزم الجهات الحكومية بضوابط وأحكام التدريب والتطوير الوظيفي ومشاركة موظفيها في البرامج التطويرية الحكومية، وذلك وفقاً للضوابط والقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

الفصل العاشر الترقيات مادة (٢٦)

تكون الترقية بقرار من السلطة المختصة بالتعيين في الدرجات المرقى إليها، وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها، ويجوز ردها بأثر رجعي إلى تاريخ تحقق شروط الترقية وفق الضوابط والقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٢٧)

١. تكون الترقية إلى وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية بقرار من رئيس المجلس التنفيذي أو من يفوضه.
٢. تكون ترقية الموظف ما دون الإدارة التنفيذية على وظيفة شاغرة من نوع الوظيفة التي يشغلها وتكون الترقية إلى الدرجة التالية لدرجته مباشرة، وعند التزاحم على الترقية تعطى الأولوية للموظف الأكثر كفاءة.





خليفة زايد بن سلطان آل نهيان

حاكم إمارة أبوظبي

٣. في حال عدم توفر الشاغر، لرئيس الجهة الحكومية ترقية شاغلي ما دون وظائف الإدارة التنفيذية مالية وفقاً لضوابط الترقية.
٤. للمجلس التنفيذي - بناء على اقتراح رئيس الجهة الحكومية وتوصية الهيئة - ترقية شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية مالية وفقاً لضوابط الترقية.
٥. تحدد اللائحة التنفيذية مدد وضوابط وقواعد وشروط وأحكام الترقية.

الفصل الحادي عشر النقل والندب والإعارة مادة (٢٨)

١. يكون نقل شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية في ذات الجهة الحكومية أو جهة حكومية أخرى محلية أو اتحادية بقرار من رئيس المجلس التنفيذي أو من يفوضه.
٢. يجوز بقرار من رئيس الجهة الحكومية بناء على توصية لجنة الموارد البشرية نقل الموظف ما دون الإدارة التنفيذية من وظيفته إلى وظيفة أخرى لا تقل عن درجة الوظيفة المنقول منها، فإذا كان النقل إلى جهة حكومية أخرى محلية أو اتحادية يتشرط موافقة رئيسي الجهاتتين الحكوميتين، وذلك بناء على توصية لجنة الموارد البشرية في كل جهة حكومية، وعلى أن يتم اخطار الهيئة بذلك.
٣. تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط النقل.

مادة (٢٩)

١. يجوز ندب الموظف للقيام بأعباء وظيفة أخرى شاغرة أو غاب عنها شاغلها بشرط أن تكون درجتها معادلة لدرجة الموظف المنتدب أو درجة واحدة أعلى منها، ويُحظر الندب إلى وظيفة درجتها أقل من درجة الموظف المنتدب، ويجوز أن يكون الندب بالإضافة إلى العمل الأصلي، وبحيث لا ينذر الموظف لأكثر من وظيفة، ويكون هذا الندب مؤقتاً ولدلاً لا تزيد على سنة واحدة قابلة للتمديد بما لا يجاوز سنة أخرى.
٢. يكون ندب شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية داخل الجهة الحكومية أو خارجها بقرار من رئيس المجلس التنفيذي أو من يفوضه.





جَلِيلُهُمْ بَنْ زَلَّ دَلَّ الْأَنْهَى، خَانَكَلَّتْ إِلَّا اُونَظَيْتُ

٣. يصدر قرار الندب للموظف ما دون الإدارة التنفيذية من رئيس الجهة الحكومية بناءً على توصية لجنة الموارد البشرية، وإذا كان الندب بين جهتين حكوميتين وجب موافقة رئيسي الجهتين، وعلى أن يتم إخطار الهيئة بذلك.
٤. يستحق الموظف المنتدب للقيام بأعباء وظيفة أخرى شاغرة بدل انتداب، وتحدد اللائحة التنفيذية مقدار البديل وضوابط وقواعد وشروط الندب.
٥. تصدر الهيئة نموذج اتفاقية الندب وتلتزم الجهات الحكومية بذلك النموذج ولا يجوز لأية جهة حكومية إجراء أي تعديل عليه إلا بموافقة الهيئة.

مادة (٣٠)

- ١- يجوز بقرار من المجلس التنفيذي إعارة موظفي الإدارة التنفيذية إلى الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية وإلى الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة في الدولة، وإلى الحكومات والهيئات والمنظمات العربية والأجنبية والدولية والإقليمية.
- ٢- يجوز بقرار من رئيس الجهة الحكومية إعارة الموظف ما دون الإدارة التنفيذية إلى الجهات الحكومية المحلية وإلى الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة في الإمارة وعلى أن يتم إخطار الهيئة بذلك، وبقرار من المجلس التنفيذي إلى الجهات الحكومية الاتحادية وإلى الحكومات المحلية في الإمارات الأخرى وإلى الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة في الدولة وإلى الحكومات والهيئات والمنظمات العربية والأجنبية والدولية والإقليمية.
- ٣- تدخل مدة الإعارة في استحقاق المكافأة السنوية والترقية، وتكون الإعارة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.
- ٤- تتحمل الجهة المستعيرة الراتب الإجمالي للموظف المuar، كما يحصل على إجازاته منها، ويجوز بقرار من المجلس التنفيذي بناءً على توصية من الهيئة أن تتحمل الحكومة الراتب الإجمالي للموظف المuar خلال فترة إعارته، وفي حالة إعارة الموظف إلى خارج الدولة فيحصل على راتبه الإجمالي من جهة عمله، بالإضافة إلى أية مخصصات يتلقاها من الجهة المستعيرة.





خَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ
خَاتَمُ النَّبِيِّنَ

٥- يجوز شغل وظيفة الموظف المuar بقرار من السلطة المختصة بالتعيين فيها وعند عودة الموظف المuar يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت شاغرة أو يشغل أية وظيفة خالية من نوع وظيفته ودرجتها أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تنشأ له وظيفة في أول موازنة تالية.

٦- تحديد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط الإعارة.

٧- تصدر الهيئة نموذج اتفاقية الإعارة، وتلتزم الجهات الحكومية بذلك النموذج، ولا يجوز لأية جهة حكومية إجراء أي تعديل عليه إلا بموافقة الهيئة.

**الفصل الثاني عشر
مواعيد العمل والإجازات
مادة (٣١)**

١. تحدد أيام وعدد ساعات العمل الرسمية للحكومة بقرار من المجلس التنفيذي بناءً على توصية الهيئة.
٢. يجوز لرئيس الجهة الحكومية أن يعتمد لائحة تنظم الدوام وفقاً لطبيعة العمل في الجهة الحكومية وفي حدود عدد الساعات المعتمدة على أن يتم إخطار الهيئة بذلك.

مادة (٣٢)

يجوز ممارسة العمل في الجهات الحكومية وذلك وفق نظام العمل المرن، كلما اقتضى الأمر ذلك، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواعه وفئاته ونطاق تطبيقه وقواعد وأحكامه.

مادة (٣٣)

يستحق الموظف إجازة براتب إجمالي في أيام العطلات الرسمية، ويجوز تكليفه بالعمل خلالها على أن يعوض أيامًا متساوية لأ أيام الإجازات التي عمل خلالها تضاف إلى إجازته الدورية (السنوية).





حُكْمَةُ الْعِلْمِ بِنَزَارَةِ الْإِدَارَةِ الْوَظَفِيَّةِ

مادّة (٣٤)

- تصنّف الإجازات وفقاً لأحكام هذا القانون كما يلي:

- ١- إجازة دورية (سنوية).
- ٢- إجازة مرضية.
- ٣- إجازة إصابة العمل.
- ٤- إجازة دراسية.
- ٥- إجازة تفرغ.
- ٦- إجازة وضع.
- ٧- إجازة أبوة.
- ٨- إجازة حداد.
- ٩- إجازة عدة.
- ١٠- إجازة حج.
- ١١- إجازة مرافق.
- ١٢- إجازة بدون راتب.

- لا يجوز للموظف أن ينقطع عن عمله إلا في حدود الإجازات المنوحة له، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط منح تلك الإجازات.

مادّة (٣٥)

١. يستحق الموظف سنوياً إجازة دورية براتب إجمالي يصرف مقدماً عند القيام بها بناء على طلبه.
٢. لا تمنح الإجازة الدورية للموظف إلا بناء على طلبه، ويكون الترخيص بالإجازة للإدارة التنفيذية بموافقة رئيس الجهة الحكومية، أما باقي الوظائف تكون بموافقة المسؤول المباشر.





حَلِيقَمْ بْنَ زَيْدَ الْأَنْصَارِي

حاكم إقليم أبوظبي

٣. لا يجوز الترخيص بهذه الإجازة إلا بعد اجتياز فترة الاختبار بنجاح، ولرئيس الجهة الحكومية استثناء الموظف من هذا الشرط إذا اقتضت الضرورة ذلك.
٤. لا يحتسب للموظف رصيد إجازة دورية عن المدة التي يقضيها في إجازة مصرح بها سواء كانت براتب أو بدون راتب متى تجاوزت مدة الإجازات المتصلة شهرين في السنة الواحدة.
٥. لا يجوز ترحيل الاستحقاق السنوي للموظف من الإجازة الدورية إلا بقرار من رئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه.
٦. تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط الإجازات الدورية على الأقل عن (٢٢) يوم عمل وأالية ترحيلها والبدل النقدي المستحق في هذا الشأن.

مادة (٣٦)

تكون الإجازات الدورية للعاملين في المدارس والمعاهد ومن في حكمهم التابعة للحكومة أثناء العطلات الدراسية، وتحدد مدتها ومواعيدها وفق الضوابط والقواعد التي تحددها الجهات المعنية.

مادة (٣٧)

١. يحق للموظف الحصول على إجازة مرضية لمدة لا تزيد على يومين متتالين وبشكل منفرد وبما لا يزيد على عشرة أيام في السنة بموافقة المسؤول المباشر.
٢. يكون الترخيص بالإجازة المرضية بناء على شهادة صادرة من طبيب ومعتمدة من الجهة الصحية المختصة لمدة تتراوح من ثلاثة إلى سبعة أيام متواصلة في المرة الواحدة، وإذا زادت مدة المرض على ذلك، كان الترخيص بتلك الإجازة بموجب تقرير طبي تصدره اللجنة الطبية.
٣. يجب على الوظيف أن يبلغ عن مرضه خلال أول يومين من الإجازة المرضية، ما لم يكن هناك عنصر قهري يحول دون ذلك.
٤. تحدد اللائحة التنفيذية الحد الأقصى لهذه الإجازة وضوابط وقواعد وشروط منحها.





حُكْمَةُ الْجَهَةِ الْحُكُومِيَّةِ

حَاكِمَةُ الْأَوْظَافِ

مادَّةٌ (٣٨)

كل موظف مصاب بمرض معنده لا يمنعه من القيام بالعمل أو مضطرب لخالطة مريض بمرض معنده وترى اللجنة الطبية منعه من مزاولة أعمال وظيفته يرخص له بالددة التي تقررها اللجنة الطبية، ولا تحسب هذه المدة من إجازته ويصرف عنها راتبه الإجمالي، وعلى اللجنة الطبية والموظفي إخطار الجهة الحكومية التابع لها الموظف بعدم السماح له بمزاولة عمله.

مادَّةٌ (٣٩)

يستحق الموظف الذي يصاب بإصابة عمل إجازة براتب إجمالي عن المدة التي تقررها لعلاجه اللجنة الطبية، وذلك دون الإخلال بالقواعد المنظمة لإصابات العمل والتعويضات المقررة في هذا الشأن.

مادَّةٌ (٤٠)

- يكون لرئيس الجهة الحكومية منح الموظف ما دون الإدارة التنفيذية إجازة دراسية براتب إجمالي للمدة المقررة للدراسة في حدود الوازنة السنوية المعتمدة وذلك بعد التنسيق مع الجهات المعنية بالترخيص بالإجازات الدراسية، ويجوز مدتها بذات الإجراء لدد أخرى إذا كانت التقارير الواردة عن الموظف تقتضي بذلك.
- كما يجوز بقرار من رئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه الموافقة على اشتراك الموظف في المحاضرات الدراسية والدراسات أو الامتحانات.
- تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط منح هذه الإجازة.

مادَّةٌ (٤١)

- يمنح الموظف ما دون الإدارة التنفيذية إجازة تفرغ براتب إجمالي بموافقة رئيس الجهة الحكومية - بناء على طلب الجهة الطالبة - للقيام ببحوث أو دراسات أو أعمال أو مهام في أي من المجالات حتى لو لم تتعلق بالجهة الحكومية، ولا يشترط أن تنتهي الإجازة بحصول الموظف على أي مؤهل علمي دراسي أو تدريبي وعلى أن يتم إخطار الهيئة بذلك.
- تحدد اللائحة التنفيذية تلك المجالات والضوابط والقواعد والشروط المنظمة لمنح هذه الإجازة.





خليفة بن زايد آل نهيان
حاكم إمارة أبوظبي

مادة (٤٢)

١. تمنح الموظفة إجازة وضع براتب إجمالي لمدة ثلاثة أشهر.
٢. يحق للموظفة الرضع أن تحصل على ساعتين مغادرة يومياً في بداية أو نهاية ساعات العمل لمدة سنة من تاريخ الوضع للعناية بمولودها.

مادة (٤٣)

يمنح الموظف إجازة أبوة مدتها ثلاثة أيام وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط منح هذه الإجازة.

مادة (٤٤)

يمنح الموظف إجازة حداد لمدة خمسة أيام عمل في حالة وفاة زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أحد أقاربه أو أصهاره من الدرجة الأولى، ولمرة ثلاثة أيام عمل للأقارب من الدرجة الثانية، ويوم عمل واحد للأقارب من الدرجة الثالثة.

مادة (٤٥)

تمنح الموظفة المسالمة التي يتوفى عنها زوجها إجازة عدة براتب إجمالي لمدة أربعة أشهر وعشرين أيام من تاريخ الوفاة.

مادة (٤٦)

يمنح الموظف إجازة لمدة خمسة عشر يوم عمل لأداء فريضة الحج لمرة واحدة طوال مدة الخدمة في الحكومة براتب إجمالي يصرف مقدماً بناءً على طلبه.

مادة (٤٧)

١. يجوز بقرار من رئيس الجهة الحكومية بناءً على توصية لجنة الموارد البشرية، منح الموظف إجازة مرافق براتب إجمالي لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة الميلادية الواحدة، إذا اقتضت الظروف أن يرافق زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية أو من يعوله بحكم من المحكمة المختصة للعلاج داخل الدولة أو خارجها.
٢. يجوز بقرار من رئيس الجهة الحكومية بناءً على توصية لجنة الموارد البشرية مد هذه الإجازة لمدة شهر براتب.





خليفة بن زايد آل نهيان

حاكم إمارة أبوظبي

٣. يجوز بقرار من رئيس الجهة الحكومية بناءً على توصية لجنة الموارد البشرية مد هذه الإجازة لمدة أخرى بدون راتب بواقع شهرين في كل مرة إذا اقتضت الظروف ذلك.
٤. يجوز منح الإجازة المنصوص عليها في البنود السابقة للزوج أو للزوجة عند غياب أحدهما لحضور دورة أو مهمة رسمية أو للعلاج داخل الدولة أو خارجها، بهدف رعاية الأولاد الذين لم يجاوزوا العشر سنوات.
٥. تحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد وشروط منح هذه الإجازة.

مادة (٤٨)

- ١- يجوز بقرار من رئيس الجهة الحكومية بناءً على توصية لجنة الموارد البشرية منح الزوج أو الزوجة إجازة بدون راتب إذا رخص لأحدهما بالسفر للخارج، على أن لا تجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج المرخص له في الخارج.
- ٢- لرئيس الجهة الحكومية بناءً على توصية لجنة الموارد البشرية أن يمنح الموظف إجازة بدون راتب زيادة على ما يستحقه من إجازاته الدورية لمدة شهر في السنة متى توفرت أسباب جدية لدى الموظف تقتضي منحه هذه الإجازة.

مادة (٤٩)

يحرم الموظف الذي ينقطع عن عمله أو لا يعود إليه بعد انتهاء إجازته مباشرةً من راتبه الإجمالي عن مدة غيابه ابتداءً من يوم الانقطاع بشرط أن لا يتجاوز الانقطاع خمسة عشر يوماً، وفي حال قدم الموظف عذرًا مقبولاً يتم خصم فترة الانقطاع من رصيد إجازته السنوية أو يتم احتسابها كإجازة بدون راتب.

مادة (٥٠)

- ١- يعتبر الموظف مقدمًا استقالته، إذا انقطع عن عمله أو لم يعد إليه بعد انتهاء إجازته مباشرةً، لمدة تجاوز خمسة عشر يوماً متصلة.
- ٢- يجوز لرئيس الجهة الحكومية، عدم اعتبار الموظف مستقiliًا إذا أثبتت أن أسباباً مقبولة تبرر انقطاعه عن العمل وذلك وفق القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية.





خَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ رَبُّ الْعِزَّةِ الْمُتَّكِبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ
جَاهِزٌ لِّرَبِّ الْأَوْطَانِ

الفصل الثالث عشر واجبات الموظف والأعمال المحظورة عليه مادة (٥١)

- ١- الوظائف العامة تكليف للقائمين بها، هدفها خدمة الوطن والجمهور تحقيقاً للصالح العام طبقاً للقوانين السارية والنظم واللوائح الصادرة تنفيذاً لها.
- ٢- يجب على الموظف أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته، وأن يحافظ على الانتظام في العمل واحترام مواعيده الرسمية، وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق وكرامة الوظيفة، وعليه أن يراعي أحكام القوانين والنظم واللوائح وتوجيهات الرؤساء والتقييد في إنفاق أموال الإمارة بما تفرضه الأمانة والحرص عليها.

مادة (٥٢)

- يحضر على الموظف بصفة خاصة ما يأتي:

 - ١- أن يرتكب أي عمل أو أن يمتنع عن عمل بما يخالف واجبات وظيفته أو أن يسلك مسلكاً يتناهى مع الأخلاق العامة ومقتضيات الوظيفة وقواعد السلوك الوظيفي.
 - ٢- ممارسة الأنشطة السياسية أو الحزبية أو الانتماء لكيانات العاملة في المجالات السياسية أو العمل لحسابها أو التعاون معها بأي شكل من الأشكال أو المشاركة فيها أو الترويج لها بأية وسيلة.
 - ٣- التعاون أو الانتماء إلى التنظيمات المحظورة.
 - ٤- أن يفضي الأمور التي يطلع عليها بحكم وظيفته ولو بعد تركه الخدمة.
 - ٥- أن يجمع بين وظيفته وبين أية وظيفة أخرى، ومع ذلك يجوز الجمع بين الوظيفة العامة وبين عضوية مجالس إدارات أو أمناء الهيئات العامة أو الشركات التي تساهem فيها الحكومة أو الحكومة الاتحادية أو الجمعيات ذات النفع العام.





حَلِيفَةُ بْنُ زَيْدٍ الْمُهَبَّانِ
 حَاكِمُ إِمَارَةِ ابْرَاهِيمِيَّ

- أن تكون له مصلحة بالذات أو بالواسطة في أعمال أو مقاولات تتصل بأعمال الجهة الحكومية التابع لها.

- أن يزاول أي نشاط مهني أو تجاري أو مالي يتصل بنشاط الجهة الحكومية التي يعمل بها بنفسه أو بالواسطة.

- أن يستأجر عقارات أو أراضٍ أو غيرها بقصد استغلالها في المجال الذي تؤدي فيه أعمال وظيفته.

- يجب على الموظف فور انتهاء خدمته لأي سبب من الأسباب أن يسلم للجهة الحكومية كل ما يكون لديه من الوثائق والملفات والمواد والأشرطة والأقراس والبرامج وأية ممتلكات تخص الجهة التي يعمل بها أو تخص أيًا من الجهات الأخرى حتى ولو لم تتضمن معلومات سرية.

مادة (٥٣)

- يجب على الموظف خلال تأدية واجباته الوظيفية تجنب أي تضارب في المصالح بين نشاطاته الخاصة ومصالح الجهة الحكومية، وأن ينأى بنفسه عن أي عمل تثار بشأنه أي شبكات بتضارب المصالح، وعليه بصفة خاصة تجنب ما يأتي:

١. الاشتراك في عملية أو قرار يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ترسية عطاء على متعدد أو مورد أو أي قرار قد يؤدي إلى منح أية منفعة أو مزية من أي نوع له أو لأي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة.

٢. استغلال منصبه الوظيفي أو تسريب أي معلومات حصل عليها بحكم عمله لتحقيق أهداف خاصة أو الحصول على خدمة أو منفعة من أي جهة.

- يصدر المجلس التنفيذي قواعد السلوك الوظيفي لموظفي الجهات الحكومية.

مادة (٥٤)

- يجوز توقيع أي من التدابير الإدارية على الموظف ما دون الإدارة التنفيذية عند مخالفته لمهامه الوظيفية أو أخلاقيات العمل والسلوك الوظيفي.

- تحدد اللائحة التنفيذية أنواع التدابير والضوابط وإجراءات وشروط توقيعها.





خليفة بن زايد آل نهيان

حاكم إمارة أبوظبي

الفصل الرابع عشر التحقيق والتأديب مادة (٥٥)

- كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والنظم واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يجازى تأديبياً، وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية المدنية أو الجزائية عند الاقتضاء، ولا يعفى الموظف من الجزاء التأديبي إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفات المتصلة بالوظيفة كان تنفيذاً لأمر كتابي صادر من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابةً إلى المخالفة، وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر.
- على الجهة الحكومية أو مجلس التأديب بحسب الأحوال إذا تبين أن ما ارتكبه الموظف ينطوي على جريمة جزائية، إبلاغ الجهات الجنائية المختصة.

مادة (٥٦)

- لا يجوز توقيع جزاء على الموظف إلا بعد إجراء تحقيق كتابي معه تسمع فيه أقواله ويحقق دفاعه، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوجيهه مسبباً.
- تحدد اللائحة التنفيذية المخالفات الوظيفية - كلما أمكن - والجزاء المقرر لكل منها، وإجراءات التحقيق وتوجيه الجزاءات التأديبية والظلم منها.

مادة (٥٧)

- لرئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على شهر، ولا يجوز تمديد هذه المدة إلا بقرار من مجلس التأديب، ويجوز لمن أصدر قرار الوقف أن يعيد النظر فيه في أي وقت سواء من تلقائه نفسه أو بناءً على طلب الموظف.
- لا يترتب على وقف الموظف عن عمله المساس براتبه الإجمالي.





حُكْمَةُ بَنِ زَيْدٍ الْمُهَاجِرِ جَاهِزَةُ اَلْوَطَبِيِّ

مادَّة (٥٨)

كل موظف يُحبس احتياطياً يوقف عن عمله مدة حبسه، دون المساس براتبه الإجمالي.

مادَّة (٥٩)

كل موظف يقضي عقوبة مقيدة للحرية تنفيذًا لحكم قضائي مدنى أو جنائى في جنائية أو جنحة غير مخلة بالشرف أو الأمانة يوقف عن عمله بقوة القانون، ويحرم من راتبه الإجمالي عن مدة حبسه ولا يجوز ترقيته أثناءها أو منحه أية علاوة أو زيادات، ولا تدخل تلك المدة ضمن مدة خدمته.

مادَّة (٦٠)

لا يجوز ترقية موظف مقدم للمحاكمه الجنائية عن جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، لحين انتهاء محاكمته.

مادَّة (٦١)

- على الرغم مما ورد في البند (٣) من المادة (١٠) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه، يحال شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية للتأديب بقرار من المجلس التنفيذي أو من يفوضه.
- تحدد لائحة موظفي الإدارة التنفيذية ضمانات التأديب وقواعده وإجراءاته وسلطة توقيع الجزاء والتظلم منه.

مادَّة (٦٢)

الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظف هي:

- ١- لفت النظر.
- ٢- الإنذار الكتابي.
- ٣- الخصم من الراتب لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً في المرة الواحدة وعلى أن لا تجاوز ستين يوماً خلال السنة الواحدة.
- ٤- الحرمان من المكافأة السنوية.





خَلِيفَةِ بَنِ زَيْدٍ الْمُهَمَّانِ
حَكَمَتْ إِلَّا بِالْأَبْوَظْبَىٰ

- ٥- الوقف عن العمل بدون راتب إجمالي فيما عدا بدل السكن لمدة لا تتجاوز شهراً.
- ٦- الوقف عن العمل بدون راتب إجمالي فيما عدا بدل السكن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر.
- ٧- الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش التقاعدي أو المكافأة.

مادة (٦٣)

- ١- لرئيس الجهة الحكومية سلطة توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣) في المادة السابقة من هذا القانون على موظفي الدرجات ما دون الإدارة التنفيذية.
- ٢- لرئيس الجهة الحكومية تفويض سلطة توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في البنود (١) و (٢) و (٣) بما لا يجاوز ثلاثة أيام من المادة السابقة للمسؤول المباشر للموظف أو من يعلوه من المسؤولين وذلك بإجراءات تأديبية مبسطة، وتحصر اللائحة التنفيذية الحالات المشمولة بحكم هذه الفقرة وتحدد عقوباتها وإجراءات توقيعها والتظلم منها.
- ٣- ولمجلس التأديب توقيع أحد الجزاءات المشار إليها في البنود (٤، ٥، ٦) من المادة السابقة من هذا القانون على الوظيفين ما دون الإدارة التنفيذية.

مادة (٦٤)

يكون توقيع الجزاءات التأديبية عن الحالات التي يرتكبها الموظف ما دون الإدارة التنفيذية العار أو المنتدب للعمل لدى جهة أخرى من اختصاص العهرة العار إليها أو المنتدب فيها، على أن يتم إبلاغ الجهة الأصلية بالحالات والجزاءات التأديبية التي تم توقيعها عليه.

مادة (٦٥)

يشكل بقرار من الهيئة مجلس تأديب أو أكثر يختص بمساءلة الموظفين ما دون الإدارة التنفيذية ويشكل من ثلاثة أعضاء على الأقل من الدرجة الأولى فما فوق، ومع مراعاة لا تقل درجة أي منهم عن درجة الموظف المحال للمحاكمة التأديبية.





خليفة بن زايد آل نهيان
حاكم إمارة أبوظبي

مادة (٦٦)

- يحال الموظف ما دون الإدارة التنفيذية إلى مجلس التأديب بقرار من رئيس الجهة الحكومية.
- يشرط أن يتضمن قرار الإحالة بياناً بالوقائع المسندة وتاريخ الجلسة ويخطر الموظف به كتابة.
- لا تحول استقالة الموظف دون السير في إجراءات مساعاته تأديبياً، ويحضر قبول الاستقالة إذا كان الموظف قد أحيل إلى مجلس التأديب.
- تحدد اللائحة التنفيذية قواعد وشروط وإجراءات انعقاد مجالس التأديب وكيفية اتخاذ قراراتها.

مادة (٦٧)

لا يكون انعقاد مجلس التأديب صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية الأراء، ولا يجوز انعقاد مجلس التأديب قبل مضي أسبوع على الأقل من إبلاغ الموظف ببيان الحالات النسوبة إليه.

مادة (٦٨)

للموظف الحال إلى مجلس التأديب الحق في الاطلاع على المستندات المتعلقة بالاتهام النسوب إليه، وله أن يحصل على صورة منها إذا طلب ذلك، كما له الحق في المثول أمام المجلس التأديبي بنفسه أو بصحبة وكيل ينوبه في تقديم دفاعه.

مادة (٦٩)

لمجلس التأديب أن يستوفي التحقيق بنفسه، ويكون له السلطات المخولة لجهات التحقيق من حيث تحقيق الأدلة بما في ذلك سماع الشهود بعد حلف اليمين.

مادة (٧٠)

يصدر قرار مجلس التأديب مشتملاً على أسبابه التي أقيمت عليها ويتم النطق به في الجلسة المحددة لذلك، ويبلغ الموظف بالقرار وأسبابه كتابة خلال أسبوعين من صدوره.





خليفة بن زايد آل نهيان

حاكم إمارة أبوظبي

مادة (٧١)

- ١- تشكل بقرار من رئيس الجهة الحكومية لجنة تسمى "لجنة الشكاوى والتظلمات" تختص ببحث ودراسة شكاوى وتظلمات الموظفين.
- ٢- يجوز التظلم في القرارات الإدارية المتعلقة بالشكاوى والتظلمات الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون إلى الجهة التي أصدرتها، وذلك خلال (١٥) يوم عمل من تاريخ العلم اليقيني بها.
- ٣- في كافة الأحوال تقوم لجنة الشكاوى والتظلمات بفحص الشكوى أو التظلم وتعرض توصياتها على رئيس الجهة الحكومية، ويصدر رئيس الجهة الحكومية قراره في هذا الشأن.
- ٤- تحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات بحث وفحص الشكاوى والتظلمات والبت فيها.

مادة (٧٢)

تشكل بقرار من المجلس التنفيذي لجنة أو أكثر تسمى "لجنة الاعتراضات" برئاسة قاض ينتدب من دائرة القضاء بإمارة أبوظبي، وعضويون على الأقل من ذوي الخبرة تختص بدراسة وفحص الشكاوى والتظلمات المقدمة إليها، وتصدر اللجنة قرارها خلال مدة لا تجاوز ٣٠ يوم عمل من تاريخ استيفاء بيانات الشكوى أو التظلم، ويعتبر قرارها في هذا الشأن نهائياً، وإذا انقضت تلك المدة دون البت في الشكوى أو التظلم اعتير مرفوضاً.

مادة (٧٣)

- ١- باستثناء الجزاءات النصوص عليها في البند (٢) من المادة (٦٣) يجوز للموظف التظلم أمام لجنة الاعتراضات من قرار رئيس الجهة الحكومية أو من فوضه الصادر بتوجيهه قراراً أو تأديبياً، ويجب على الموظف أن يتظلم إلى جهة عمله قبل اللجوء إلى لجنة الاعتراضات، وذلك خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ البت في الشكوى أو التظلم.
- ٢- يجوز للموظف التظلم أمام لجنة الاعتراضات من قرار مجلس التأديب، وذلك خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تبليغ الموظف بالجزاء.
- ٣- يجوز للموظف التظلم أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار لجنة الاعتراضات.





خَلِيفَةٌ بْنُ زَيْدٍ الْمُهَبَّانِ
حَاكَمُ إِمَارَةِ أَبُوظِبِي

مادة (٧٤)

- باستثناء مخالفات الفساد المالي والإداري تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للموظف الموجود بالخدمة بمضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع المخالفة، وتنقطع الدة باتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة، وتسرى المدة من جديد من تاريخ آخر إجراء، وإذا تعدد الوظيفون فإن انقطاع الدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة.
- ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جزائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجزائية.

مادة (٧٥)

تنقضي الدعوى التأديبية بوفاة الموظف.

مادة (٧٦)

- تمحى الجزاءات التأديبية التي توقع على الموظف بانقضاء المدد الآتية:
 - ١- ثلاثة أشهر في حالة لفت النظر.
 - ٢- ستة أشهر في حالة الإنذار الكتابي.
 - ٣- تسعة أشهر في حالة الخصم من الراتب.
 - ٤- سنة في حالة الحرمان من الكافية السنوية.
 - ٥- سنة وستة أشهر في حالة الوقف عن العمل.
- تحسب المدد المشار إليها من تاريخ توقيع الجزاء.

مادة (٧٧)

يتم محى الجزاءات التأديبية بقرار من رئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه إذا كانت تقارير الكفاءة المقدمة عن الموظف ما دون الإدارة التنفيذية خلال المدد المحددة في المادة السابقة من هذا القانون بأعلى درجة تقييم وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويترتب على محى الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة إلى المستقبل، ولا يؤثر ذلك على الحقوق والتعويضات التي ترتب نتائجه له.





خَلِيفَةُ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْهَى
جَاهِلِيَّةُ الْأَبْوَاطِي

الفصل الخامس عشر
انتهاء الخدمة
مادة (٧٨)

- تنتهي خدمة الموظف لأحد الأسباب الآتية:
- ١- بلوغ سن الإحالة للتقاعد وفقاً لقانون معاشات ومكافآت التقاعد المدنية النافذ في الإمارة.
 - ٢- العجز الكلي أو عدم اللياقة الصحية للخدمة مع مراعاة أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد المدنية النافذ في الإمارة.
 - ٣- الاستقالة.
 - ٤- بقرار من المجلس التنفيذي لوظائف الإدارة التنفيذية، وبقرار من الهيئة للموظفين ما دون الإدارة التنفيذية، متى كانت المصلحة العامة تقتضي ذلك.
 - ٥- استناداً لشروط عقد التوظيف.
 - ٦- بقرار من المجلس التنفيذي متى تقرر فصل الموظف شاغل الإدارة التنفيذية الحاصل على تقريرين متتاليين بأدنى درجة تقييم.
 - ٧- بقرار من رئيس الجهة الحكومية متى تقرر فصل الموظف المواطن ما دون الإدارة التنفيذية الحاصل على تقريرين متتاليين بأدنى درجة تقييم.
 - ٨- حصول الموظف غير المواطن على تقرير بأدنى درجة تقييم.
 - ٩- سقوط جنسية الدولة عنه أو سحبها منه، ويكون ذلك من تاريخ صدور المرسوم المقرر لذلك.
 - ١٠- الحكم النهائي عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ويكون الفصل جوازياً لرئيس الجهة الحكومية إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة.
 - ١١- الفصل من الوظيفة بقرار تأديبي أو بالعزل بحكم قضائي.
 - ١٢- الوفاة.
- باستثناء البنود (٤ و ٦ و ٧) يصدر بإنهاء الخدمة قرار من السلطة المختصة بالتعيين.





جَلِيلُهُمْ بِنَ الْعَدَالِيَّانِ جَاهِلُهُمْ بِالْأَوْطَانِ

مادّة (٧٩)

يجوز مد خدمة الموظف، بعد بلوغه السن المقررة للتقاعد، وفقاً لما تقررها اللائحة التنفيذية.

مادّة (٨٠)

- ١- للموظف أن يستقيل من وظيفته على أن تكون الاستقالة مكتوبة، ومع مراعاة المادة (٦٦) من هذا القانون، يصدر قرار بقبول الاستقالة خلال ثلاثةين يوماً من تاريخ تقديمها وإلا اعتبرت مقبولة.
- ٢- يجب على الموظف أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو ينقضي الميعاد المشار إليه في البند السابق.
- ٣- تحدد اللائحة التنفيذية مدد الإنذار بالاستقالة وضوابط وقواعد وشروط تعين الموظف الذي تقدم باستقالته لدى أية جهة حكومية أخرى.

مادّة (٨١)

يجوز إبقاء الموظف بعد انتهاء خدمته لمدة لا تجاوز شهرين لتسليم ما في عهده بقرار من رئيس الجهة الحكومية إذا اقتضت الضرورة ذلك، ويصرف للموظف عن هذه المدة مكافأة تعادل راتبه الإجمالي.

مادّة (٨٢)

- ١- في حالة وفاة أحد الموظفين وهو بالخدمة تقوم الجهة الحكومية التي يتبعها بصرف راتبه الإجمالي الذي كان يصرف له وذلك عن شهر الوفاة والثلاثة أشهر التالية دفعة واحدة إلى الشخص الذي يعينه الموظف، فإذا لم يعين أحداً فيصرف إلى من كان يعولهم الموظف وقت وفاته، وإذا لم يوجد أحد منهم يوزع على ورثته الشرعيين حسب الأنصبة الشرعية.
- ٢- تعتبر المبالغ المشار إليها منحة لا يجوز خصمها من المعاشات أو المكافآت المستحقة للموظف أو ورثته بمقتضى قوانين أو نظم أخرى، وتعفى هذه المنحة من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها كما لا يجوز الحجز عليها.





جَلِيلِيْمَ بْنِ زَلَّالِ الْهَمَانِي
جَاهِيْرَاتُ الْأَوْطَانِ

٣- يراعى عند صرف النحة المشار إليها عدم الازدواجية مع أية منح تصرفها جهة حكومية أخرى.

٤- إذا توفي الموظف، أو أصيب بعجز كلي أو جزئي دائم، وكان ذلك أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها، استحق هو أو ورثته بحسب الأحوال تعويضاً عن الوفاة أو إصابة العمل ويحدد التعويض وفقاً لما يلى:

٠ في حالة الوفاة أو العجز الكلي الدائم، يكون مقدار التعويض مجموع الراتب الإجمالي للموظف لمدة ستة أشهر، أو مبلغ الديمة الشرعية أيهما أعلى.

٠ في حالة العجز الجزئي الدائم، يقدر مبلغ التعويض بنسبة منوية من تعويض العجز الكلي الدائم وفقاً لما تقررها اللجنة الطبية.

الفصل السادس عشر

الأحكام العامة والانتقالية

مادة (٨٣)

لا تقبل الدعوى المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية بعد مضي ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري الطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به أو ثبوت علمه به علماً يقينياً ويجب التظلم منها قبل اللجوء إلى القضاء.

مادة (٨٤)

لا تسمع دعوى المطالبة بأي حق من الحقوق المالية المرتبة بمقتضى أحكام هذا القانون بعد انتهاء السنة المالية الخامسة التي تلي السنة المالية التي استحقت فيها تلك الحقوق.

مادة (٨٥)

لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة للموظف بأية صفة كانت إلا وفاء لنفقة أو لدين محكوم به من القضاء أو لسداد ما يكون مطلوباً منه للحكومة سواء لسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما يكون قد صرف له بغير وجه حق، ولا يجوز أن يزيد ما يخصم أو يحجز من هذه المبالغ على ربع راتبه الإجمالي إلا بموافقة كتابية من الموظف، وعند التزاحم تكون الأولوية للنفقة المحكوم بها، ثم الدين الحكومة، ثم للديون الأخرى.





حُكْمِيَّةُ الْإِجْرَاءِ الْأَنْتَهَىُّ جَاهِلِيَّةُ الْأَوْظَافِيَّ

مادّة (٨٦)

ينقل الموظفون الخاضعون لأحكام هذا القانون إلى جدول الدرجات والرواتب المشار إليه في المادة (٢٠) من هذا القانون، ويحدد بقرار من رئيس المجلس التنفيذي أحكام ذلك النقل وضوابطه والمدة الزمنية التي يتم تنفيذه خلالها.

مادّة (٨٧)

- يكون رئيس الجهة الحكومية مسؤولاً عن التطبيق السليم لأحكام هذا القانون والنظم والقرارات والأدلة الصادرة تنفيذاً له، وله تفويض بعض صلاحياته كتابة لكتاب الموظفين بقدر ما تقتضيه حاجة ومصلحة العمل شريطة أن يكون الفوض مؤهلاً لـما فوض له.
- لا يعفي التفويض رئيس الجهة الحكومية من المسئولية عن صلاحياته وسلطاته المقررة بحكم وظيفته، وعلى المفوض إليه الالتزام الدائم بالمواءمة وحسن التقدير لدى ممارسته ما فوض به، وبما يحقق مصلحة العمل.
- لرئيس الجهة الحكومية إصدار دليل سياسات وإجراءات الموارد البشرية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والنظم والقرارات والأدلة المنفذة له.

مادّة (٨٨)

للمجلس التنفيذي إضافة أو تعديل أو إلغاء أي أعباء مالية تترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون بناء على توصية الهيئة.

مادّة (٨٩)

١. تصدر لائحة شؤون موظفي الإدارة التنفيذية بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على اقتراح الهيئة وتحدد اللائحة الأحكام الخاصة بشؤونهم الوظيفية.
٢. تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من الهيئة بعد موافقة المجلس التنفيذي.
٣. تصدر الهيئة القرارات والأدلة المفصلة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.





خليفة بن زايد آل نهيان
حاكم إمارة أبوظبي

مادة (٩٠)

- ١- يستمر العمل باللوائح النافذة قبل صدور هذا القانون بالقدر الذي لا تتعارض مع أحکامه ولائحته التنفيذية.
- ٢- للمجلس التنفيذي تأجيل تنفيذ بعض أحکام هذا القانون لفترة انتقالية لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاده.
- ٣- يلغى القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه.
- ٤- يلغى كل نص أو حكم يخالف أو يتعارض مع أحکام هذا القانون.

مادة (٩١)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

خليفة بن زايد آل نهيان
حاكم أبوظبي



صدر عنا في أبوظبي
بتاريخ : ٥ - سبتمبر - ٢٠١٦
الموافق : ٢٠ - ذكرى تجدة - ١٤٤٧ هـ